

أهمية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية لمواجهة انفتاح الاقتصاد الجزائري دراسة حالة برنامج PME II / ED-PME

أ/ غفال إلياس

جامعة بسكرة

Abstract :

The challenges and difficulties experienced by small and medium enterprises were one of the most important reasons that led Algeria to readjust and prepare their enterprises in order to integrate into the global economy, and help them to survive in competitive environment.

Algeria has embraced a SMEs rehabilitation strategy by developing a set of national rehabilitation programs, and she got a collaboration programs from some countries and organizations like the programs under the Euro-Algerian partnership. The enterprises rehabilitation has become more than necessity in order to improve its position in the competitive economy and to keep up with the challenges imposed by the globalization and its effects on the international trade, national and international economic policies.

Key words: SMEs rehabilitation in Algeria, competitive economy, Euro-Algerian partnership.

المخلص :

إن التحديات والصعوبات التي تمر بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت من أهم الأسباب والدوافع التي أدت بالجزائر إلى حتمية تكيف وتحضير مؤسساتها للاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال مساعدتها للبقاء في محيط أكثر تنافسية بتأهيلها وتأهيل المحيط الخارجي لها.

و من هذا تبنت الجزائر إستراتيجية لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق وضع مجموعة من برامج التأهيل الوطنية وأخرى بالمساعدة من قبل بعض الدول والمنظمات، من بينها برامج في إطار الشراكة الأوروجزائرية حيث أصبح تأهيل هذه المؤسسات أكثر من ضرورة من أجل تحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي ومجاراة النسق الذي تفرضه عولمة المبادلات الدولية و ترابط العلاقات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الاقتصادية الدولية.

الكلمات المفتاحية: تأهيل المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الاقتصاد التنافسي، الشراكة الأوروجزائرية.

مقدمة :

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من بين أهم القطاعات التي تعول عليها الجزائر للانطلاق باقتصادها نحو العالمية، و يرجع هذا إلى الأهمية التي تمثلها هذه المؤسسات و خصائصها التي جعلت منها بديلا للمؤسسات الكبيرة في كثير من الأحيان، و حتى تستطيع الجزائر وضع سياسة تنمية فعالة لهذا القطاع يجب عليها المرور من وضعية اقتصادية حمائية إلى اقتصاد السوق والمنافسة، وذلك يتطلب تدعيم المؤسسات وإعادة هيكلتها من أجل الرفع من أدائها ونجاعتها ومنه ترقية تنافسياتها المحلية والدولية، وهو ما يتطلب بصفة مختصرة، عملية تأهيل للمؤسسات والبيئة التي تنشط فيها، على أنه يجب النظر إلى التأهيل كضرورة من أجل ضمان الاندماج في ديناميكية العولمة الاقتصادية.

وضمن هذا السياق سنحاول إبراز ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لمواجهة انفتاح الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

- القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل التحديات الخارجية للانفتاح الاقتصادي؛
- الشراكة الأورو جزائرية؛
- تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؛
- برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؛
- دراسة حالة برنامجي PME II /ED-PME لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- أولا: القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل التحديات الخارجية للانفتاح الاقتصادي

إن الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية فقط في تجارتها الخارجية مع العالم، تزداد فقرا يوما بعد يوم و تبقى تحت رحمة تقلبات أسعار المواد الخام في الأسواق الدولية، الأمر الذي يحول دون قدرتها على تحسين بيئة المنافسة أو تطوير مدخلات إنتاج متقدمة تؤدي بدورها إلى درجات عالية من الإنتاجية أو فتح الأبواب للابتكارات و الاختراعات و هذا ما حدث فعلا للجزائر، وذلك لاعتمادها على البترول كقوة اقتصادية فقط و أهملت بذلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعتبر عصب التنمية الاقتصادية.

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنشط في بيئة لم تعد المنافسة فيها ممكنة على أساس خفض التكلفة و حسب، فالسوق تتطلب الجودة و كذلك السرعة و المرونة في تلبية الطلب و مفتاح النجاح في هذا المناخ هو الابتكار، وبالرغم من أن المزايا الأساسية لهذه المؤسسات هي الابتكار و الاختراع، إلا أن هذه الميزة مرتبطة بالسلوك البشري و هذا حسب ديناميكية صاحب المشروع و المرونة الداخلية للمؤسسة و قابلية الاستجابة للمتغيرات الخارجية، إلا أن المؤسسات الوطنية تفتقر للموارد المالية و المهارات الفنية اللازمة لدعم الجهود و الابتكارات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هذا ما جعلها بعيدة نوعا ما عن المنافسة و خاصة الخارجية منها.

كما تعتمد مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة على آلات و معدات قديمة مضى على تشغيلها وقت طويل و أغلبها في حاجة إلى إحلال و تجديد شامل، حيث لا يتوفر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظام دوري للصيانة و الإصلاح نتيجة عدم الوعي بضرورة أعمال الصيانة و قصور الموارد التمويلية، و يؤدي استمرار تشغيل معدات و آلات قديمة مستهلكة إلى ارتفاع التكاليف و عدم انتظام الإنتاج و انخفاض الجودة بسبب كثرة الأعطال و صعوبة تدبير قطع الغيار و عمل الإصلاحات المطلوبة، و بالتالي ستضعف منافستها أمام مثيلتها الأجنبية التي تعتمد في إنتاجها على آلات حديثة متقدمة و تخضع لنظام كامل للصيانة و التشغيل.

فإلى حد الآن لم تستطع المؤسسات الجزائرية اختراق السوق الدولية و حتى العربية بالشكل المطلوب، و هو ما يعكس ضعف القدرة التنافسية لمؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة في الأسواق الأجنبية، فمسألة اكتساب المؤسسات للقدرة التنافسية ليست مجرد عملية فنية تقنية تتوقف على مدى توفر الإمكانيات المادية، إنما تتجاوز هذا النطاق لتأخذ أبعادا اجتماعية و أخرى ثقافية يستغرق نضوجها فترات زمنية طويلة، حيث يتطلب إنماء القدرات التنافسية على مستوى المؤسسة الالتزام بالمواصفات الدولية للجودة، التطور التكنولوجي لزيادة الإنتاجية و خفض التكلفة و الارتفاع في العملية الإنتاجية، كما يتطلب أيضا التدريب و إعادة التكوين للإطارات و المختصين و تحفيز نظام التعليم و تكييفه مع احتياجات سوق العمل.

أما مناخ العمل، فيختلف بين الدول المتقدمة و النامية، مما ينعكس على قدرة المدير المالك و كفاءته في أداء الأدوار المختلفة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن أسباب ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية تعود إلى مايلي⁽¹⁾:

- تمييز القطاع العام على القطاع الخاص في العديد من المجالات و هذا ما يؤثر على الفعالية الاقتصادية للمؤسسات الخاصة؛
- عدم ملائمة المحيط الاقتصادي الناجم عن سوء القطاع المصرفي و القوانين التنظيمية و كذا النظام الجبائي، مما سبب محدودية المبادرة خاصة للقطاع الخاص؛
- صعوبة دخول المستثمرين الأجانب إلى الوطن بسبب مشاكل العقار و صعوبة إنشاء الشركات، و استبعادهم من التنافس في السوق الوطنية من خلال عدم المساواة بين المنافسين المحليين و الأجانب من حيث قوانين الاستثمار؛
- غياب التقويم الفعال و الموضوعي لنتائج أداء العاملين في المؤسسات، كتعويض لغياب الحافز الذاتي لديهم مما أدى إلى اقتران المؤسسات بمظاهر الفساد و عدم الكفاءة.
- الافتقار إلى التكنولوجيا الحديثة من حيث الوسائل و الطرق الحديثة و التسيير الفعال، الأمر الذي جعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعمل بوسائل و أفكار قديمة؛
- غياب روح المبادرة و الابتكار و كذا التجديد في هذه المؤسسات؛
- عدم الاهتمام بالتسويق بمفهومه الشامل و الواضح القائم على دراسات معمقة للسوق و المحيط و المستهلكين؛

و سعيا منها إلى تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لجأت الجزائر إلى عدة إجراءات و تدابير، منها الخصخصة والتي نعني بها نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص من خلال تحويل مجموع أو جزء من الأصول المالية أو المعنوية أو الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح أشخاص ماديين أو معنويين، كما حاولت الجزائر ترقية الشراكة من خلال بروتوكولات التعاون الموقعة بين المؤسسات الأجنبية و الجزائرية، و بعد توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أصبحت مهددة كنتيجة لهذا الانفتاح، لهذا لجأت الجزائر إلى تأهيل مؤسساتها كوسيلة فعالة لتحسين تنافسياتها.

ثانيا- اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:

وقعت الجزائر يوم الأربعاء 18 ديسمبر 2001 على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لتصبح بذلك عاشر دولة بين اثنتي عشرة دولة مشاركة في جنوب حوض المتوسط توقع

على هذه الاتفاقية في إطار عملية برشلونة للشراكة الأورو-متوسطة. إن اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية هي أداة ثنائية بين الدول الخمسة عشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من جهة، وبين الشريك المتوسطي وهو الجزائر من جهة أخرى، وهي معاهدة دولية ملزمة للطرفين تركز على التجارة والتكامل الاقتصادي والأمن والحوار السياسي، ولقد استغرقت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنوات عديدة، فقد بدأت عمليا سنة 1993، و تعثرت لأسباب عديدة أهمها الوضع الداخلي الصعب الذي عرفته الجزائر في سنوات التسعينيات، و قد وقعت الجزائر على هذه الاتفاقية بعد 17 جولة من المفاوضات بين سنتي 1997 و 2001، مع فترة توقيف في الفترة الممتدة من ماي 1997 إلى أفريل 2000 حيث كان التوقيع الرسمي على الاتفاقية بمدينة فالنسيا الإسبانية يوم 22 أفريل 2002⁽²⁾.

إن دخول اتفاق الشراكة سنة 2005 حيز التنفيذ معناه انفتاح الاقتصاد الجزائري و اندماجه في الاقتصاد العالمي، حتى و إن كان ينطوي على بعض الإيجابيات إلا أنه لا يمكن تجاهل سلبياته، هذا ما يعني تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل عام و قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل خاص. حيث أن الاتحاد الأوروبي يمتلك نسيجا من هذه المؤسسات يقدر بأكثر من 17.9 مليون مؤسسة تتسم بقدراتها العالية في مجالات الإنتاج، فنيات التسيير، التوزيع و التسويق... الخ. فمن هنا يمكن توقع المستقبل الذي ينتظر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، حيث أن الاحتمال السلبي الوارد في ظل المعطيات الراهنة هو انسحاب العديد منها من السوق بسبب ضعفها و ضعف جودة منتوجاتها أمام قوة و جودة منتوج منافساتها.

1- شروط الاستفادة من فرص الشراكة الأوروجزائرية:

حتى يمكن للاقتصاد الجزائري الاستفادة من فرص الشراكة، لابد من الحرص على تحقيق مجموعة من الشروط أهمها⁽³⁾:

- تأهيل مناخ الأعمال بما يؤدي إلى القضاء أو التخفيف على الأقل من عوائق الاستثمار كالبروقراطية، تأخر البنية التحتية خاصة هياكل الاتصال، كذلك إصلاح بعض القوانين و جهاز العدالة...الخ؛

- تأهيل المؤسسات و ذلك بتأهيل و رسكلة الموارد البشرية، و إدخال معايير الأداء الدولية في تقييم المؤسسات و إعادة تنظيمها بشكل يساعدها على تحسين قدراتها التنافسية و التقليل من تكاليفها؛

أما على الصعيد الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فإن الإمضاء على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يفرض عليها رهان التنافسية، كما أن أبعاد التطور و التنمية تعتمد أساسا على قدرتها على الاندماج في الفضاء الأورومتوسطي الجديد من خلال قدرتها على مواجهة المنافسة الخارجية و ذلك بتخفيض التكاليف، دعم وضعيتها في السوق المحلي و تنويع و إعادة توجيه منتجاتها إلى التصدير. و لهذا يجب على الجزائر أن تضمن⁽⁴⁾:

- دعم تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و ذلك بتعميم برنامج تأهيل هذه المؤسسات على المستوى التقني و التسييري و حثها على وضع برامج للمواصفات على مستوى المنتجات و إجراءات العمل يجب أن تكون مؤكدة؛
- تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة من أجل السماح لها بالتكيف مع متطلبات اقتصاد السوق؛
- تحسين المحيط المقاولاتي من خلال دعم المؤسسات و التنظيمات ذات العلاقة المباشرة بترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذلك دعم الوزارات المرافقة؛
- تعزيز التسيير العملي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (تكوين، خبرة و استشارة، الوصول إلى المعلومات الموجهة لهذه المؤسسات)؛
- و عليه لإنشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يفترض توفر العديد من عناصر النجاح المهمة على جميع المستويات، وهذا بهدف الاستفادة من فرص التي سوف يوفرها عقد الشراكة ومحاولة تجنب التحديات التي يفرضها هذا العقد.

ثالثا: تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

1- مفهوم التأهيل: يرجع أول استخدام لمصطلح التأهيل إلى التجربة البرتغالية التي بدأت سنة 1988، في إطار إجراءات المرافقة الرامية لإدماج البرتغال في أوروبا، حيث عرف بالبرنامج الإستراتيجي لتنشيط وعصرنة الاقتصاد البرتغالي. ولقد استقطب فيما بعد نجاح برنامج التأهيل البرتغالي اهتمام بعض الدول العربية، حيث استلهمت منه مبادرات تأهيلية موازية لاتفاقيات التبادل الحر⁽⁵⁾.

و يعرف التأهيل أنه "عملية مستمرة تقتزن بتحسين تنافسية المؤسسات تتضمن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات"⁽⁶⁾ تهدف إلى تحضير وأقلمة المؤسسة وبيئتها مع متطلبات التبادل الحر إضافة إلى تحسين وترقية فعالية أدائها من خلال إجراء تغييرات على مستوى الأخيرة في جميع وظائفها الإنتاجية المالية، التجارية والبشرية والتسويقية وعلى مستوى المحيط المباشر لها لتصبح قادرة على إنتاج منتج يحمل جملة من المواصفات لا تقل عن المواصفات التي ينتج بها على مستوى منافسيها الرائدین في السوق"⁽⁷⁾ أي تحسين موضع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي "مما يساهم في دفع هذه المؤسسات إلى البحث عن التنافسية في مجال التكاليف والجودة والتطوير، كما يعزز إمكانية هذه المؤسسات في مسايرة ومجاراة التطورات التكنولوجية والسوقية"⁽⁸⁾.

2- متطلبات التأهيل:

إن متطلبات التأهيل ما هي في الواقع إلا خطوات تساعد على تقريب المؤسسات الجزائرية وخاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المبادئ العالمية للتسيير، و انطلاقا من مسار التأهيل يمكن تحديد متطلبات التأهيل كمايلي:

3-1 متطلبات التأهيل الداخلية:

عصرنة التجهيزات: وذلك لرفع الكفاءة الإنتاجية وكذا تحقيق أكبر عائد بأقل تكاليف ممكنة. **نظم التنظيم و التسيير:** وهذا بتنمية ثقافة الميسرين، و كذا قدراتهم الفكرية و المهنية لاكتساب أفكار تمكنهم من التحكم في آليات التوقع و مواجهة كل المخاطر، و كذا طرق جمع المعلومات الإستراتيجية بالإضافة إلى معرفة منافسي المؤسسة، وهي تعتبر خطوة مهمة نحو تحسين تنافسيتها، لذلك يتوجب على المؤسسة تعيين مسؤول يهتم بجمع المعلومات المتعلقة بالمنافسين و يتوقف ذلك على طاقة المؤسسة على إحصاء هذه المعلومات و على كيفية استخدامها⁽⁹⁾.

- تأهيل الموارد البشرية⁽¹⁰⁾: يعتبر العنصر البشري أساس العملية الإنتاجية، والاستخدام الفعال له طريقة لتعظيم فعالية النظم الأخرى والركيزة الأساسية التي يجب أن يستثمر فيها بكثافة في كل الوظائف وعلى كل المستويات، وبالتالي فهو يحتاج إلى دورات تكوينية وتدريبية لتطوير إمكانياته الفنية للاستجابة للاحتياجات المتنوعة والمتزايدة للمتعاملين معها. **زيادة الإنفاق على البحث و التطوير و التنسيق مع مراكز البحث:** تعتبر وظيفة البحث والتطوير وظيفة محورية في نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها الضامن

لإستمراريتها وقدرتها على المنافسة في السوق، و ذلك من خلال الربط بين المؤسسة و مراكز البحث العلمي و التطوير التقني، سواء ضمن القطاع العام أو الخاص و أهمها: المخابر، مراكز التقنيات الصناعية، الوكالات التكنولوجية، حاضنات الأعمال بالإضافة إلى الجامعات و المؤسسات التعليمية⁽¹¹⁾.

التأهيل التكنولوجي: يجب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات التكنولوجية كأحد متطلبات التأهيل التي ينبغي تجسيدها ميدانيا من خلال تبني إستراتيجية تكنولوجية تركز على مايلي:

- التشخيص التكنولوجي بنوعيه الخارجي و الداخلي ؛
- دور سلوك المؤسسات في اختيار ما يتلاءم من تكنولوجيات حديثة متاحة مع أهداف نشاطها⁽¹²⁾.

- **العمل بمعايير وقياسات النوعية⁽¹³⁾:** حتى يتسنى لمؤسساتنا الاقتصادية تحسين قدراتها التنافسية والارتقاء إلى مصاف المؤسسات الناجحة يتوجب عليها أن تلتزم بمواصفات قياسية محددة في منتجاتها.

3-2 متطلبات التأهيل الخارجية:

تأهيل المحيط الإداري و القانوني: إن تأهيل المحيط الإداري يتطلب تبسيط الإجراءات الإدارية وتذليل الصعوبات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء عند الإنشاء أو أثناء النشاط وحل المشاكل التي تواجهها بالسرعة والكفاءة المطلوبتين و بدأ الاهتمام بتطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح مع صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المتضمن تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وطرق إنشائها وسبل دعم وتأهيلها، لتذليل الصعوبات والعراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تدعيم البنية التحتية: إن تدعيم البنية التحتية يساعد على الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ويؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الوظيفة التسويقية للمؤسسة. و في إطار تأهيل العقار الصناعي قامت وزارة الصناعة بإعداد برنامج خاص لتأهيل المناطق الصناعية و مناطق النشاط، و قد بدأ الشروع في تنفيذه شهر أوت 2005، و قد خصص لهذه العملية غلاف مالي بحجم 27 مليار دج⁽¹⁴⁾.

- **تأهيل المؤسسات المالية والمصرفية⁽¹⁵⁾**: لأن البنوك والمؤسسات المالية يعتبران الشريكين الفاعلين للمؤسسة الاقتصادية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص فيتوجب تأهيل الجهاز المصرفي وإصلاح النظام المالي ككل وتفعيل دوره في تمويل النشاط الاقتصادي، ولن يتم ذلك إلا عن طريق تكييف المنظومة البنكية مع متطلبات الواقع الاقتصادي الجديد وهذا يتطلب تحديث الجهاز المصرفي.

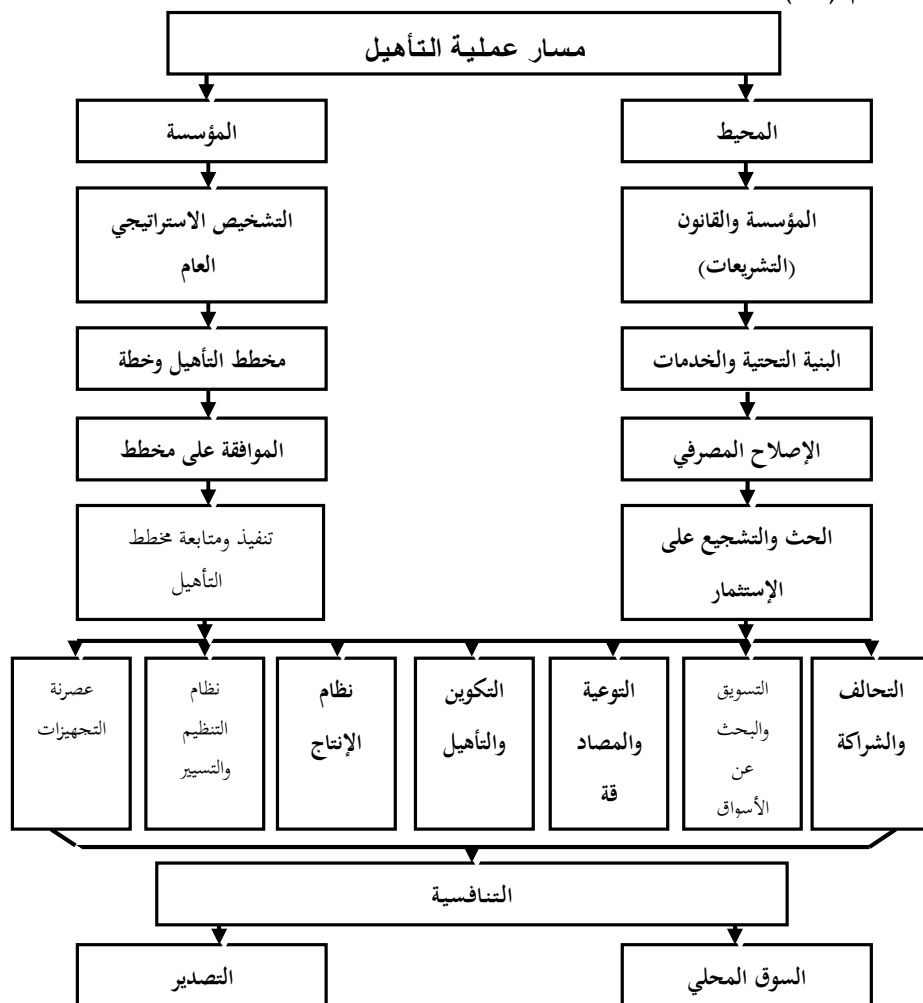
رابعا: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

يمكن تعريف برنامج التأهيل بأنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن يصبح لها هدف اقتصادي و مالي على المستوى الدولي خاصة في إطار عولمة المبادلات و ترابط العلاقات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الاقتصادية، و برنامج التأهيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات و إصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية، الإنتاجية، الاستثمارية و التسويقية⁽¹⁶⁾.

إن برنامج التأهيل هو عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي، وبرنامج التأهيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية، المالية، الإنتاجية، الاستثمارية والتسويقية، كما يخص برنامج التأهيل أيضا مجموع الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة، فهو أيضا مسار تحسين دائم أو إجراء تطوير يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي قد تصطدم بها هذه المؤسسات، كما يمكن القول أن برنامج التأهيل له جانبين، جانب خارجي يمثل الامتيازات التي تمنحها الدولة لهذا القطاع وجانب داخلي يتضمن الإصلاحات الداخلية التي تمس المؤسسة ذاتها⁽¹⁷⁾.

ويمكن التعبير عن برنامج التأهيل في الشكل التالي:

شكل رقم (01): مسار عملية التأهيل



المصدر: كمال رزيق، تأهيل المؤسسة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 06، جوان 2004، ص 45.

خامسا- دراسة حالة برنامجي PME II /ED-PME لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

قصد الاستفادة الفعالة من المرحلة الانتقالية لدخول منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية حيز التنفيذ، جاء ما يسمى ببرامج التأهيل في إطار الشراكة الأورو جزائرية، وهي عبارة عن برامج تعاون ثنائي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو جزائرية قصد تحسين

المستوى التنافسي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تأهيلها وتأهيل محيطها بهدف تمكينها من التأقلم مع متطلبات الاقتصاد التنافسي.

وسوف نقوم في دراستنا هذه بالتركيز على البرنامجين الرئيسيين لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الشراكة الأورو جزائرية و هما:

البرنامج الأوربي لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME و برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال (PME II)

1- البرنامج الأوربي لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME

وهو برنامج في إطار الشراكة الأورو جزائرية، أطلق عليه برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Euro Développement PME، (اختصارا EDPME) وهو موجه لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أكثر من 20 عاملا والتي تنشط بالقطاع الصناعي أو قطاع الخدمات ذات الصلة بالصناعة⁽¹⁸⁾. حيث يقوم بتسيير البرنامج اللجنة الأوربية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، يشرف على البرنامج وحدة للتسيير تسمى Euro Développement تتكون من 25 خبير دائم (21 خبير جزائري و 4 أوروبيين).

حيث تقدر إجمالي ميزانية البرنامج بـ 62.9 مليون أورو، يساهم الاتحاد الأوربي بـ 57 مليون أورو، أما وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية تساهم بـ 3.4 مليون أورو أما مساهمة المؤسسات الجزائرية تقدر بـ 2.5 مليون أورو⁽¹⁹⁾.

و يسير البرنامج من طرف فريق من الخبراء الجزائريين و الأوروبيين مقره بالجزائر العاصمة ولديه 5 وكالات في المناطق التالية: الجزائر، عنابة، غرداية، وهران و سطيف.

أما المدة التي استغرقها البرنامج هي 7 سنوات من أكتوبر 2000 إلى ديسمبر 2007⁽²⁰⁾.

و قد مثل هذا البرنامج أرضية أولية مناسبة لتحسين تنافسية مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة ، حيث تميز بتحقيق أكثر من 2500 عملية تأهيل لفائدة 450 مؤسسة صغيرة ومتوسطة إلى نهاية شهر مارس 2007 (أي فترة انتهاء المشروع)⁽²¹⁾.

2- برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال (PME II)

وهو برنامج تم بموجب اتفاقية مبرمة بين اللجنة الأوربية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الجزائرية خلال شهر مارس 2008، يقدر الغلاف المالي

للبرنامج المالي بـ 44 مليون أورو مساهمة اللجنة الأوربية 40 مليون أورو، 3 مليون أورو تمثل مساهمة الحكومة الجزائرية، 1 مليون أورو المساهمة الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج.

ويهدف البرنامج لتأهيل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة⁽²²⁾.

وقد حددت فترة البرنامج بحوالي 6 سنوات بداية من شهر مارس 2008 إلى 2014.

وقد ارتكز البرنامج على ثلاثة محاور رئيسية:

- المحور الأول: الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وذلك من خلال تقديم الدعم التقني واعتماد أساليب التسيير الحديثة ودعم إرساء أنظمة الإبداع واليقظة التكنولوجية.

- المحور الثاني: دعم الجودة: وذلك من خلال توحيد المقاييس، إصدار الشهادات، الاعتماد، التقييس، ونوعية مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بمتطلبات الجودة ودعم هيئات تقييم المطابقة.

- المحور الثالث: الدعم المؤسسي: أي توفير الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من خلال دعم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ووزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، ووكالة تطوير المؤسسات المتوسطة.

ولقد كانت نتائج البرنامج إلى غاية 2014 أي تاريخ نهاية البرنامج كما يلي:

استفادة 235 مؤسسة من دعم المالي للبرنامج، حيث استفادة 140 مؤسسة من التشخيص أي مخطط التأهيل، و 86 من مراحل متقدمة من التأهيل⁽²³⁾.

خاتمة:

على ضوء ما سبق، يتبين أن تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أصبح أكثر من ضرورة من أجل تحسين موقع هذه المؤسسات في إطار الاقتصاد التنافسي، و مجارة للنسق الذي تفرضه عولمة المبادلات الدولية وهذا بالتركيز على تأهيل المحيط الإداري، والعنصر البشري والجهاز المصرفي و تدعيم البنية التحتية وزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير، ذلك أن اتخاذ هذه الإجراءات وغيرها من قبل السلطات الجزائرية سيسمح لا محالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تكون السند القوي للاقتصاد الجزائري الذي يريد الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية.

و لهذا على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تعي حتمية مسار التأهيل و الحصول على المقاييس الدولية و اللجوء إلى الخبرة و الاستشارة، و البحث عن الشراكة من أجل ضمان البقاء على مستوى الأسواق المحلية و حتى الدولية، و أن تضطلع بحمل جزء من عبء خلق مناصب الشغل و الثروة و خلق التوازن الاقتصادي كمقابل لدعم الدولة التي لم تدخر جهدا في مجال تأهيل المؤسسات، من خلال مختلف برامج التأهيل المخصصة لهذه المؤسسات.

إن برنامجي التأهيل (PME II/ED-PME) في إطار الشراكة الأورجائرية، الغرض منهما إدخال تحسينات نوعية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التسويق، التكنولوجيا، التسيير و الموارد البشرية، بهدف تهيئتها للمنافسة و الاحتكاك بالمؤسسات و المنتجات الأجنبية خاصة منها الأوروبية.

الهوامش:

1 صالحى سلمى: تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للرفع من قدرتها التنافسية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006/2005، ص ص 61-66.

2 حسن نافعة: الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004، ص ص 493-498.

3 عبد المجيد قدي: "الجزائر و مسار برشلونة الفرص و التحديات"، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة سطيف، 8-9 ماي 2004، ص 7.

4Chérif chakib:" partenariat Euro- Méditerranéen et développement de la PME en Algérie", première rencontre Interentreprises- zibans dynamisation de la gestion des PME: innovation, TIC, formation, université de Biskra, 12-13 avril 2004, P P 17-18.

5 سعيد عيمر، تكنولوجيايات المعلومات والاتصال: حافز أم عائق أمام تأهيل المنشآت العربية الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و18 أبريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، ص696.

6 عبد الرحمن بن عنتر، واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، عدد01، 2002، ص 174.

7 قوريش نصيرة، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و18 أبريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، ص1048-1052.

- 8 سعيد عيمر، مرجع سابق، ص 696.
- ⁹ قوريش نصيرة: مرجع سابق، ص 4.
- 10 جمال بلخباط، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أبريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، ص 637.
- 11 جمال بلخباط، مرجع سابق.
- 12 سعيد عيمر، مرجع سابق، ص 13
- 13 قوريش نصيرة، مرجع سابق، ص 1050.
- 14 جمال بلخباط، مرجع سابق، ص 6.
- 15 ميلود تومي، مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أبريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، ص 1000.
- 16 قوريش نصيرة، مرجع سابق، ص 2.
- ¹⁷ عبد اللطيف غرسة، رضا جا وحدو، آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 29-30 أكتوبر 2001، ص 1.
- 18 حسين يحي، قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص 220.
- ¹⁹ Ait sisaid, LES DISPOSITIFS DE MISE A NIVEAU DE LA PME MAGHREBINE « TUNISIE, MAROC ET L'ALGERIE », P 09,
- ²⁰ سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج ميد"، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 136.
- ²¹ Accord d'association Algérie-Union Européenne, partie 2: programmes d'appui mis en place par l'Algérie, P32
- ²² Azouaou lamia, LA POLITIQUE DE MISE A NIVEAU DES PME ALGERIENNES: ENLISEMENT OU NOUVEAU DEPART ?, Stratégies de développement, VIème colloque international, 21- 23 juin 2010, Hammamet (Tunisie) p10
- ²³ Rapport de coopération union européenne-Algérie, Délégation de l'union européenne en Algérie, ED2014, Alger, p21